مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

واقع السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني أثناء الحرب: تحديات الواقع وسبل التعزيز

حاتم محمد سعدالله [1]

[1] جمعية نفس للتميكن– رام الله– فلسطين

معلومات الارشفة

تاريخ الاستلام : 2026/3/26

تاريخ المراجعة : 2026/5/4

تاريخ القبول : 2026/5/17

تاريخ النشر : 2026/9/1

الكلمات المفتاحية :

السلم الأهلي، المجتمع الفلسطيني، تحديات الواقع، سبل التعزيز، الحرب

معلومات الاتصال

حاتم محمد

Hatemsad_1968@hotmail.com

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحليل واقع السلم الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد أبرز المحاور التي يسهم ضعفها أو غيابها في تراجع مستواه، فضلًا عن الكشف عن الفروق في مستوى السلم الأهلي تبعًا لمتغيرات (مكان السكن، الجنس، والمهنة، والمؤهل العلمي، والفئة العمرية)، واستشراف السبل الكفيلة بتعزيزه في المجتمع الفلسطيني. ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطُوِّرت استبانة أعدّها الباحث أداةً لجمع البيانات، طُبِّقت على عينة مكوّنة من (456) مواطنًا من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني يتسم بالانخفاض عمومًا، مع وجود فروق طفيفة لصالح الضفة الغربية. كما كشفت النتائج أن بُعدي العدالة وسيادة القانون، والأمن والسلامة المجتمعية، يمثلان أكثر الابعاد تأثيرًا في تراجع مستوى السلم الأهلي عند ضعفهما أو غيابهما. وفيما يتعلق بسبل التعزيز، أبرزت النتائج أهمية ترسيخ ثقافة التسامح وقبول الآخر، إلى جانب ضمان العدالة في توزيع الخدمات الأساسية، ولا سيما خدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء.

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى السلم الأهلي تعزى لمتغير مكان السكن لصالح الضفة الغربية، في حين لم تظهر فروق دالة تعزى لمتغيرات الجنس أو المهنة أو المؤهل العلمي أو الفئة العمرية. وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بتعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم التماسك المجتمعي، ودعم الاستقرار الأمني والسياسي والمجتمعي، وتفعيل مبدأ سيادة القانون بوصفه ركيزة أساسية لبناء السلم الأهلي وترسيخه

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

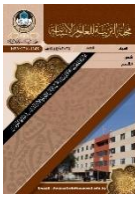

The State of Civil Peace in Palestinian Society During the War: Current Challenges and Ways of Enhancement.

Hatem Mohammed Saadallah [1]

Nafs Association for Empowerment – Ramallah, Palestine [1,2]

Article information

Received : 26/3/2026
Revised 4/5/2026
Accepted : 17/5/2026
Published 1/9/2026

Keywords:

Civil peace, Palestinian society, Wartime challenges, Pathways for reinforcement, War

Correspondence:
Hatem Mohammed
Hatemsad_1968@hotmail.com

Abstract

This study examines the state of civil peace in Palestinian society during wartime, with a focus on the West Bank and the Gaza Strip. It aims to identify the key dimensions whose weakness or absence contributes to the decline of civil peace and to explore potential mechanisms for strengthening it within the Palestinian context. The study also investigates whether significant differences exist in the level of civil peace according to demographic variables, including place of residence, gender, occupation, educational level, and age group.

A descriptive–analytical approach was employed, and a questionnaire developed by the researcher was used as the primary data collection instrument. The study sample consisted of 456 respondents from the West Bank and the Gaza Strip.

The findings indicate that the overall level of civil peace in Palestinian society is relatively low, with slight variations in favor of the West Bank. The results further show that the dimensions of justice and the rule of law, as well as community security and safety, represent the most influential factors affecting the level of civil peace when they are weakened or absent. In terms of strengthening civil peace, the findings highlight the importance of promoting a culture of tolerance and acceptance of diversity, alongside ensuring

fairness in the distribution of essential public services, particularly healthcare, education, water, and electricity.
The results also reveal statistically significant differences in the level of civil peace attributable to place of residence, favoring the West Bank, while no statistically significant differences were found with respect to gender, occupation, educational level, or age group. Based on these findings, the study recommends strengthening the role of socialization institutions in promoting values of social cohesion, supporting security, political, and societal stability, and reinforcing the rule of law as a fundamental pillar for building and sustaining civil peace.

DOI: **********,, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مقدمة:

يعيش الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ظروفًا بالغة القسوة وغير مسبوقة، بفعل الحروب المتكررة، ولا سيما حرب السابع من أكتوبر ، إضافة إلى حالة الانقسام الفلسطيني، والظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في إضعاف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني، الأمر الذي يهدد السلم الأهلي، ويقوّض تماسك البنية الاجتماعية، ويضعف سيادة القانون في مختلف مناحي الحياة.

ويولي الإسلام السلم الأهلي أهمية قصوى منذ نشأة المجتمعات الإنسانية؛ ويتجلى ذلك في دعاء سيدنا إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا﴾ (البقرة، 126)، إذ قُدِّم الأمن على العبادة، باعتباره شرطًا أساسيًا لتحقيقها. ذلك أن انعدام السلم الأهلي يحول دون قدرة الإنسان على الانشغال بغيره، إذ تستولي حالة انعدام السلم على عقل الإنسان وقلبه وروحه (أودمجان، 2025). كما تؤكد تعاليم الشرائع السماوية قاطبة، في مجملها وبوضوح، أن الأصل في الحياة هو احترام الإنسان، وترسيخ قيم التعايش المشترك والسلم والتسامح، وصولًا إلى عمارة الكون التي تمثل الغاية من الخلق (محسن، 2020).

ويُعدّ السلم الأهلي بمنزلة الأمن الاجتماعي والركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، كما يمثل عاملًا رئيسًا في حماية منجزاتها، وسبيلًا إلى رقيها وتقدمها؛ إذ يوفر البيئة الآمنة للعمل والبناء، ويبعث الطمأنينة في النفوس، ويشكّل حافزًا للإبداع. ويتحقق الأمن من خلال التوافق والإيمان بالثوابت الإنسانية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي، وتبرز الهوية الوطنية وتحدد ملامحها، بما يسهم في تعزيز الروح الوطنية وترسيخ قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص (العمارات، 2025).

ويرى الباحث أن تحقيق السلم الأهلي يقوم على عملية تكاملية تبدأ بالتنشئة الاجتماعية الإيجابية، مروراً بمختلف مكونات المجتمع، وتنتهي بإنفاذ القانون. وترتكز هذه العملية على مجموعة من القيم والممارسات، أبرزها التسامح وقبول الرأي الآخر، والعدالة في توزيع الفرص، وسيادة القانون، ونبذ العنف، والتوازن في الخطاب الديني، والابتعاد عن لغة التخوين، شريطة التزام وسائل الإعلام بالمعايير المهنية والوطنية في نقل الحقيقة.

مشكلة الدراسة:

يشهد المجتمع الفلسطيني في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة أوضاعاً استثنائية تتسم بتحديات مركبة وغير مسبوقة، من شأنها تهديد استقرار السلم الأهلي وتماسك البنية الاجتماعية. فقد ألقت الحرب الراهنة وتداعياتها المتعددة – السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية – بظلالها الثقيلة على المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أسهم في إضعاف الشعور الجمعي بالأمن، وتعميق مظاهر الانقسام، والتأثير سلباً في منظومة العدالة وسيادة القانون. إذ تشير دراسة حول السلم الأهلي في فلسطين إلى أن ضعف سيادة القانون وتراجع فعالية المؤسسات الرسمية يسهمان في تنامي النزاعات الاجتماعية وتراجع الشعور بالأمن المجتمعي. (حمدان،2023).

وتزداد خطورة هذه التحديات في ظل ما يشهده المجتمع الفلسطيني من ضغوط معيشية ونفسية متزايدة، وانكشاف الفئات الهشة أمام أزمات متلاحقة، بما ينعكس سلباً على طبيعة العلاقات الاجتماعية ومستوى الثقة بين الأفراد والمؤسسات. إذ يشير تقرير للبنك الدولي أنه يترتب على النزوح وفقدان الاستقرار السكني آثار اجتماعية ونفسية عميقة، تتمثل في إضعاف شبكات الدعم الاجتماعي وتراجع الشعور بالانتماء والأمان المجتمعي، وهو ما ينعكس سلباً على السلم الأهلي.(World Bank 2023)

ومن ثمّ بات السلم الأهلي عرضة للتهديد بدرجات متفاوتة في مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي يستدعي وقفة علمية تحليلية لفهم أبعاد هذا الواقع وتشخيص عوامله.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني في ظل التحديات الراهنة، والكشف عن أبرز العوامل المؤثرة فيه، إلى جانب استكشاف السبل الممكنة لتعزيزه وصيانته، بوصفه أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار المجتمع وتنميته.

تبرز مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بشكل عام؟
2. هل يختلف ترتيب أولويات سبل تعزيز السلم الأهلي بين أفراد العينة في الضفة الغربية وقطاع غزة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغيرات: مكان السكن، الجنس، والمؤهل العلمي، والفئة العمرية؟

4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في سبل تعزيز السلم الاهلي تُعزى لمتغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة).

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية

تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني، من خلال تحليل واقع هذا المفهوم في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، إذ تؤكد الدراسات الاجتماعية وجود علاقة طردية بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبين مستوى التماسك والاستقرار المجتمعي ودوره في تعزيز السلم الأهلي.(Putnam, 2000)

كما تساعد هذه الدراسة في توضيح العلاقة بين المؤشرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومستوى السلم الأهلي.

ثانياً: الأهمية العملية

قد تفيد نتائج الدراسة صُنّاع القرار والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تشخيص التحديات التي تواجه السلم الأهلي، واقتراح سبل عملية لتعزيزه. كما يمكن أن تمثل الدراسة مرجعاً علمياً للباحثين في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالسلم الأهلي ومؤشراته.

ثالثاً: الأهمية الزمنية

تكتسب الدراسة أهمية خاصة من توقيت إجرائها في ظل الحرب والظروف الراهنة، الأمر الذي يتيح تقديم بيانات حديثة تعكس الواقع الفعلي للسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني. خاصة في ظل ما تفرضه الحرب والأزمات الممتدة من تحديات تؤثر في التماسك الاجتماعي والثقة المجتمعية.(UNDP, 2023)

فرضيات الدراسة

اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغير الجنس (ذكر/أنثى).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغير المهنة (يعمل/لا يعمل).
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم فأقل، بكالوريوس، دراسات عليا).

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغير الفئة العمرية (18–30، 31–40، 41–50، 51 فأكثر).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف إلى واقع السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. تحديد ترتيب محاور الدراسة وفقًا لمدى تأثيرها في انخفاض مستوى السلم الأهلي عند غيابها أو ضعفها من وجهة نظر أفراد العينة.
3. التعرف إلى الفروق الإحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة على مقياس السلم الأهلي تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والفئة العمرية، والمهنة.
4. تحديد أولويات سبل تعزيز السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني كما يراها أفراد العينة.

حدود الدراسة:

الحد الزماني: تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة الواقعة بين 2025/11/10 و2025/11/30.

الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على عينة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

مصطلحات الدراسة:

السلم الأهلي: حالة من الاستقرار والتفاهم والتعاون داخل المجتمع الفلسطيني، تقوم على احترام الحقوق والحريات الفردية، وتحقيق العدالة، والالتزام بسيادة القانون، ونبذ العنف بجميع أشكاله، ورفض الاقتتال الداخلي، وتعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر؛ بما يسهم في تحقيق الأمن المجتمعي وضمان وحدة المجتمع وتماسكه.(شتيه، 2022)

الضفة الغربية: جزء من فلسطين التاريخية خضع للاحتلال الإسرائيلي عام 1967م. (United Nations, n.d.)

قطاع غزة: جزء من فلسطين التاريخية خضع للاحتلال الإسرائيلي عام 1967م. (United Nations, n.d.)

الاحتلال الإسرائيلي: سيطرة إسرائيل بالقوة العسكرية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967م.(United Nations, 1967)

سبل التعزيز الممكنة: مجموعة السياسات والممارسات والقيم الإيجابية التي يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي وترسيخ السلم الأهلي.(الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون، 2024)

مفهوم السلم الاجتماعي.

يرى الجندي (2025) أن السلم المجتمعي حالة من الانسجام والاستقرار التي تسود المجتمع، إذ تتسم العلاقة بين الشعب والدولة والجماعات المجتمعية المختلفة بالاحترام والتفاهم المتبادل، ويقوم السلم الاجتماعي على

شعور الافراد بالثقة في أن القرارات التي تتخذها الدولة هي قرارات عادلة ومستنده إلى مبادئ واسس قويه، وتُراعى مصلحة المجتمع ككل، حتى اذا لم تكن تلك القرارات تحقق مصالح فردية مباشرة، فان وجود إحساس عام بالعدالة والمساواة يسهم في تعزيز الولاء للدولة والحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع، كما يؤدي دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية دورا محوريا في استدامة السلم الاجتماعي، ما يعزز التعاون والاحترام المتبادل بين مختلف فئات المجتمع.

تعريف السلم الأهلي:

عرّف عبد العاطي (2006) السلم الأهلي بأنه رفض كل أشكال التقاتل، أو مجرد الدعوة إليه، أو التحريض عليه، أو تبريره تحت أي مبررات دعائية أو عقائدية أو حزبية أو قومية، أو نشر ثقافة يعد التصادم أمراً حتمياً بسبب جذور التباين، وتحويل مفهوم الحق في الاختلاف إلى أيديولوجية الخلاف والانقسام والكره، والتنظير لها ونشرها.

ويعرفه البدوي (2011) بأنه الترابط المجتمعي الوطني القائم على قبول التنوع، ونبذ العنف والإكراه، والتعامل الحضاري والسلمي مع جميع الأفراد المشتركين في المواطنة بغض النظر عن اختلافاتهم. كما يعرف مفهوم السلم الاجتماعي بأنه توافر الاستقرار والأمن والعدل الكافل حقوق الأفراد في مجتمع معين، أو بين مجتمعات أو دول متعددة.

ويعدّ السلم الأهلي حالة إيجابية تتمثل في الهدوء والاستقرار، وليس مجرد غياب للعنف أو الحرب، وهو مفهوم يمتد ليشمل مستويات متعددة: سواء بين الدول، أو الجماعات، أو داخل المجتمع والأسرة، أو حتى بين الفرد وذاته، مما يستلزم توسيع فهمنا لهذه المستويات (بونوة، 2022).

ويعرف الباحث السلم الأهلي إجرائياً بأنه: حالة من الاستقرار والتفاهم والتعاون في المجتمع الفلسطيني، تقوم على احترام الحقوق وحريات الأفراد، وتحقيق العدالة، والالتزام بسيادة القانون، ونبذ العنف بكل أشكاله، وتحريم الاقتتال الداخلي، وتعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر، بما يضمن تحقيق الأمن وضمان وحدة المجتمع وتماسكه.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

التحديات التي تهدد السلم الأهلي في فلسطين

أظهرت العديد من الدراسات والأبحاث والمقالات المنشورة (اسليم، 2023؛ مصلح، 2022؛ حداد، 2021؛ رحال، 2019؛ أبو لبده، 2016) التحديات والمخاطر التي تواجه السلم الأهلي في فلسطين. وفي هذه الدراسة، حرص الباحث على عرض هذه التحديات بشكل يتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية، مع الحفاظ على محتوى هذه الدراسات دون تكرار مخل، ويمكن تلخيصها فيما يأتي: الاحتلال الإسرائيلي وتأثيره على استقرار المجتمع الفلسطيني، والانقسام السياسي الفلسطيني الذي وقع عام 2007 وما ترتب عليه من تفكك مؤسسي، وغياب استقلالية القضاء والقصور في بعض جوانب القانون، مع البطء في عملية التقاضي، والموروث الاجتماعي مثل الاعتماد على ما يعرف بـ "الجلوة العشائرية"، والأوضاع الاقتصادية الصعبة، بما في ذلك انتشار الفقر

وارتفاع نسب البطالة، وضعف سياسات الجهات الحكومية في معالجة أعمال العنف الداخلي، وتصاعد خطاب الكراهية كمهدد مباشر للسلم الأهلي، وعسكرة المجتمع الفلسطيني وما يترتب عليها من تهديد للاستقرار المدني، وانتشار بعض الظواهر السلبية مثل تعاطي المخدرات والسرقات، والإعلام ووسائل الاتصال الاجتماعي: استخدام مصطلحات دخيلة على المجتمع الفلسطيني مثل: التخوين والتكفير والتآمر، وبث الفرقة والبغضاء والإقصاء، فضلاً عن إلى قيام بعض الأفراد بنشر تعليقات ومنشورات دون تمييز بين حرية الرأي والتعبير وبين القدح والذم والإهانة.

واستنتجت دراسة (اسليم،2023) أن أهم مقومات تعزيز السلم الأهلي في أي مجتمع هي: شرعية السلطة، والعدل والمساواة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والأمن الاقتصادي.

السلم الأهلي في القانون الأساسي الفلسطيني.

بالرجوع إلى نصوص القانون الأساسي المعدل لسنة (2003)، بوصفه المرجع الدستوري الأعلى الذي يكفل الحقوق والحريات العامة ويعزز أسس السلم الأهلي، يتضح أن المشرّع الفلسطيني أولى هذا الجانب اهتمامًا كبيرًا. فقد أكدت المواد (10–33) على جملة من الحقوق والحريات الأساسية، من أبرزها: حماية حقوق الإنسان، واحترام الخصوصية، وحرية الرأي والتعبير، وحظر التعذيب، وحرية العقيدة والعبادة، ومبدأ المساواة بين المواطنين أمام القضاء، إضافة إلى تأكيد مبدأ سيادة القانون. كما نظمت المواد (84–110) مهام الأجهزة الأمنية، وإجراءات إعلان حالة الطوارئ للحفاظ على النظام العام في حال وجود تهديد أمني أو عصيان مسلح أو كارثة عامة (القانون الأساسي، 2003).

وفي فبراير عام 2026 طرحت السلطة الوطنية الفلسطينية دستورًا مقترحًا قابلًا للتعديل ليتلاءم مع واقع دولة فلسطين ويتماشى مع الاحتياجات الضرورية للمجتمع الفلسطيني. وقد أكدت عدد من مواده، ومنها المواد (23، 24، 26، 38، 56، 62، 63، 127)، جملة من المبادئ المرتبطة بتعزيز السلم الأهلي، وفي مقدمتها حماية الحقوق والحريات العامة، وترسيخ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القضاء، ونبذ العنف، وضمان حماية كل مواطن من جميع أشكال العنف. كما أكدت هذه المواد على حرية الرأي والتعبير مع مراعاة أحكام القانون، وعدم جواز فرض قيود على ممارستها إلا في أضيق الحدود، إلى جانب تأكيد حق التقاضي بوصفه حقًا مكفولًا لجميع أفراد المجتمع. وينظم القانون إجراءات التقاضي بما يضمن تحقيق العدالة وسرعة الفصل في القضايا، إضافة إلى تنظيم حالات إعلان الطوارئ (الدستور المقترح لدولة فلسطين، فبراير 2026).

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية لفهم طبيعة السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني، وتساعد على إبراز التجارب البحثية السابقة واستنتاج الثغرات التي تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجتها وقد تم عرض الدراسات من الحديث إلى القديم.

- إذ أجرى أبو زبيدة (2025) دراسة بعنوان: مدى تأثير التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين الفلسطينيين خلال انتفاضة 1987 على السلم الأهلي داخل مدن الضفة الغربية، هدفت إلى الكشف عن مدى تأثير التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين الفلسطينيين خلال انتفاضة 1987 على السلم الأهلي داخل مدن الضفة الغربية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وبلغ حجم العينة (207) أفراد. وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تأثير التفاعل الاجتماعي الإيجابي، والثقة، والتعاون، والعلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين خلال انتفاضة 1987 على السلم الأهلي داخل مدن الضفة الغربية كانت مرتفعة بنسبة تتجاوز 75%.
- وقام العمارات (2025) بإجراء دراسة بعنوان: دور المرأة في تعزيز السلم الأهلي في مناطق الصراع ، هدفت إلى بيان حجم مشاركة الشرطة النسائية الأردنية في تعزيز السلم الأهلي، ودور المرأة في مناطق الصراع. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت النتائج إلى الحاجة لتعزيز دور المرأة في الشرطة النسائية لتكثيف مشاركتها في عمليات حفظ السلم الأهلي وتوسيع مساحة الدعم المقدم لها، لتحقيق الميزة التنافسية في المشاركة بعمليات السلم والاستقرار الأهلي، مع التأكيد على ضرورة تمكين المرأة من المضي قدمًا في مهام حفظ السلم الأهلي.
- أجرى أبي عرقوب (2025) دراسة بعنوان: درجة تأثير الجرائم الإلكترونية على السلم الأهلي في الضفة الغربية، هدفت إلى الكشف عن درجة تأثير الجرائم الإلكترونية على السلم الأهلي في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في مجال الجرائم الإلكترونية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وبلغت العينة (81) موظفًا. وأظهرت النتائج أن الجرائم الإلكترونية تؤثر بدرجة كبيرة على النزاعات العائلية، ونشر الكراهية، وضعف الروابط الاجتماعية، وفقدان الثقة بين المواطنين، بنسبة تجاوزت 80%، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي، الجهاز الأمني، العمر، وسنوات الخبرة.
- كما أجرى قرعيش (2024) دراسة بعنوان: فاعلية قوى الامن الفلسطينية في تعزيز وحماية الامن المجتمعي والسلم الأهلي، هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية قوى الأمن الفلسطينية في تعزيز وحماية الأمن المجتمعي والسلم الأهلي، وتوضيح المرتكزات التي تسعى لتحقيقها لفرض سيادة القانون. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت مقياس السلم الأهلي والأمن المجتمعي لجمع البيانات، وبلغت العينة (380) موظفًا وموظفة. وأظهرت النتائج أن واقع السلم الأهلي كان مرتفعًا، وأن فاعلية قوى الأمن الفلسطينية في حماية وتعزيز الأمن المجتمعي والسلم الأهلي كانت مرتفعة، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإناث، وعدم وجود فروق تعزى لمتغيرات العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، والرتبة العسكرية.

- وقام الرجوب (2024) بإجراء دراسة بعنوان: دور وسائل الاعلام الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي، هدفت إلى التعرف على دور وسائل الإعلام الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي في ظل الاحتلال الإسرائيلي. واعتمدت الدراسة على المنهج الكيفي، واستخدمت تحليل المضمون من خلال خمسة عشر سؤالًا على (12) مؤسسة إعلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وأظهرت النتائج ضعف اهتمام وسائل الإعلام بالسلم الأهلي، واعتماد معظم المؤسسات على رأي وجهاء العشائر، مع غياب الخطط الاستراتيجية وورش العمل المتعلقة بالسلم الأهلي، وتحديد أبرز التحديات: الاحتلال الإسرائيلي، الانقسام السياسي، التدخلات الخارجية، والصراعات العشائرية.
- كما قام اسليم (2023) بإجراء دراسة بعنوان: حماية السلم الأهلي في المواثيق الدولية والقانون الأساسي الفلسطيني، هدفت إلى بيان مفهوم السلم الأهلي ومقوماته، وأسباب تهديده، ومتطلبات تعزيز وحمايته في فلسطين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن أهم مقومات تعزيز السلم الأهلي هي: شرعية السلطة، والعدل والمساواة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والأمن الاقتصادي. بينما شملت أسباب تهديد السلم الأهلي: سياسات الاحتلال، الانقسام السياسي، الموروث الثقافي، العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، ضعف السياسات الحكومية، غياب استقلال القضاء، تراجع الحريات، وتعطيل العملية الديمقراطية.
- وقام مرشود (2023) بإجراء دراسة بعنوان: الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ودورها في نشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي، هدفت إلى التعرف على أثر الرقابة على أجهزة الأمن الفلسطينية، وتقييم أدائها في ظل المضايقات المتعددة، وتقديم رؤية أمنية تتوافق مع مفاهيم الحداثة السياسية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن الرقابة تعزز الولاء للوطن، وتعمق الشفافية ومبادئ الحكم الرشيد، وتفرض مبدأ سيادة القانون، وتسهم في نشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي، ما يدفع التنمية خطوات إلى الأمام.
- وقام حمدان (2023) بإجراء دراسة بعنوان: النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين، إلى التعرف على معوقات تحقيق السلم الأهلي في فلسطين، وتوضيح مفهومه، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وأجريت في الضفة الغربية. وأظهرت النتائج تغليب الولاء العائلي على الولاء الوطني، تباطؤ إجراءات التقاضي، أثر الصراعات الحزبية والانقسام السياسي في تآكل السلم الأهلي، قصور وسائل الإعلام، انتشار السلاح وسوء استخدامه، والاحتلال الإسرائيلي والاجتياحات المتكررة، وما نتج عن تدمير مباني الأجهزة الأمنية من عرقلة لتطبيق القانون.
- أجرى رحال (2020) دراسة بعنوان: الجلوة العشائرية وأثرها على حقوق الانسان والسلم الأهلي في فلسطين، هدفت إلى تسليط الضوء على دور الجامعات في تشكيل وعي الطلبة وأثره على السلم الأهلي، والكشف عن العقبات، ووضع تصورات لتطوير المسؤولية المجتمعية للجامعات في تعزيز السلم الأهلي.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفية التحليلية، وأظهرت النتائج أن الانقسام السياسي أثر سلباً في أركان السلم الأهلي في الجامعات، مع غياب برامج وقائية، ونقص مفاهيم التسامح والحوار وقبول الآخر، وتأثير الانتماءات الجغرافية على تهديد السلم الأهلي، وغياب دور الإعلام الجامعي في تعزيز السلم الأهلي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى أن السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني يتأثر بعوامل اجتماعية وسياسية وقانونية واقتصادية وإعلامية متنوعة، كما أبرزت أهمية الروابط الاجتماعية والمشاركة المجتمعية ودور المؤسسات الأمنية في تعزيز الاستقرار ومع ذلك، تفتقد هذه الدراسات إلى التركيز على واقع السلم الأهلي أثناء الحرب الراهنة والتحديات المركبة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في الظروف الحالية. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التأصيل النظري للسلم الأهلي في بناء أداة الدراسة وتميزت بأنها درست واقع السلم الأهلي أثناء الحرب، واستكشاف التحديات وسبل التعزيز العملية لضمان وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره في ظل الظروف الاستثنائية.

إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ويوضح علاقة الظاهرة ببعض المتغيرات، وفي هذه الدراسة تم قياس مستوى السلم الأهلي، وفحص العلاقة بين واقع السلم الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ضوء متغيرات الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، المهنة، الفئة العمرية.

مجتمع الدراسة: هم الأفراد او الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة ويقطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عينة الدراسة:

1. العينة الاستطلاعية:

للتحقق من صدق وثبات أدوات الدراسة، قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية عشوائية قوامها (50) فرداً من مجتمع الدراسة الأصلي. جاء ذلك بهدف التأكد من صلاحية أدوات الدراسة، وهي مقياس السلم الأهلي وسبل التعزيز الممكنة للسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني أثناء الحرب، وضمان قابليتها للتطبيق على أفراد العينة الميدانية في البيئة الفلسطينية، مع حساب الصدق والثبات بالطرق الإحصائية الملائمة.

2. عينة الدراسة:

لجمع بيانات الدراسة، اعتمد الباحث على استمارة إلكترونية صُممت عبر منصة .(Google Forms) تم توزيع رابط الاستمارة خلال الفترة من [2025/11/10] إلى [2025/11/30] عبر مجموعات على منصات

التواصل الاجتماعي. وقد روعي في تصميم الاستمارة الجوانب الأخلاقية، حيث تضمنت مقدمتها شرحاً لهدف الدراسة وتعهداً بسرية المعلومات. وبعد انتهاء المدة المحددة، قام الباحث بمراجعة الاستجابات حيث بلغ إجماليها (456) رداً، وتمثل هذه الردود حجم العينة الفعلية التي ستخضع للمعالجة الإحصائية. والجدول رقم (1) يوضح خصائص العينة:

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	324	71.1
	انثى	132	28.9
	المجموع	**456**	**100.0**
مكان السكن	الضفة الغربية	230	50.4
	قطاع غزة	226	49.6
	المجموع	**456**	**100.0**
المؤهل العلمي	دبلوم فاقل	52	11.4
	بكالوريوس	216	47.4
	دراسات عليا	188	41.2
	المجموع	**456**	**100.0**
الفئة العمرية	من 18- 30 سنة	100	21.9
	من 31- 40 سنة	64	14.0
	من 41- 50 سنة	98	21.5
	51 سنة فأكثر	194	42.5
	المجموع	**456**	**100.0**
المهنة	يعمل	298	65.4
	لا يعمل	158	34.6
	المجموع	**456**	**100.0**

يوضح الجدول رقم (1) أن 71.1% من أفراد العينة هم من الذكور، في حين كان نحو نصف العينة (50.4%) من سكان الضفة الغربية، والنصف الآخر من سكان قطاع غزة. أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فقد أظهرت العينة أن 40% من أفرادها من حملة شهادة البكالوريوس، و41.2% حاصلون على درجة علمية عليا، بينما بلغ نسبة حملة الدبلوم فأقل 11.4%.

وبالنسبة للفئة العمرية، فقد تراوحت أعمار 21.9% من الأفراد بين 18 و30 سنة، و14% بين 31 و40 سنة، و21.55% بين 41 و50 سنة، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 51 سنة 42.5%.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية، فقد أظهرت النتائج أن 65.4% من أفراد العينة لديهم عمل، مقابل 34.6% بدون عمل.

وتتميز عينة الدراسة بتمثيل جيد للإناث، وبنسبة مرتفعة لحملة الدراسات العليا، وبشكل عام، يمكن القول إن العينة متوازنة في جميع المتغيرات الأساسية للدراسة.

أدة الدراسة (المقياس):

اشتملت الأدة (المقياس) على تسعة أبعاد كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (2) أبعاد المقياس و عدد الفقرات في كل بُعد		
#	أبعاد المقياس	عدد العبارات
1	الأمن والسلامة المجتمعية	7
2	العدالة وسيادة القانون.	6
3	الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية والمشاركة السلمية.	7
4	الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	6
5	التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	7
6	الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم،	6
7	الصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	6
8	الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	6
9	سبل التعزيز الممكنة للسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني زمن	6

آلية تصحيح الأداة (المقياس):

اعتمدت الدراسة مقياساً مكوناً من (57)عبارة موزعة على تسعة أبعاد أساسية للسلم الأهلي. ولتصحيح الأداة، استُخدم مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة = 5، إلى معارض بشدة = 1)، مع عكس الدرجات للفقرات ذات الاتجاه السلبي. ولتفسير النتائج، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاثة مستويات استناداً إلى طول الفئة (1.33)؛ حيث اعتبرت المتوسطات من (1–2.33) مستوى منخفضاً، ومن (2.34–3.67) متوسطاً، ومن (3.68–5) مستوى مرتفعاً".

الصدق والثبات:

1. **الصدق الظاهري (صدق المحكمين):**

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها في صورتها الأولية والمكونة من (60) عبارة، على مجموعة من المحكمين والمختصين وعددهم (5)، ؛ لاستطلاع آرائهم حول دقة الصياغة ومدى ملاءمة الفقرات لأبعاد

الدراسة. وفي ضوء مقترحاتهم، أُجريت التعديلات اللازمة من حذف وتعديل، ليتكون المقياس في صورته النهائية من (57) عبارة.

2. الصدق البنائي:

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداء الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بُعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد تم ذلك على العينة التجريبية المكونة من 50 مفردة، كما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3): الصدق البنائي لأبعاد المقياس

ابعاد المقياس	معامل الارتباط	مستوى Sig
الأمن والسلامة المجتمعية	.696**	0.000
العدالة وسيادة القانون.	.590**	0.000
الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية والمشاركة السلمية.	.765**	0.000
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	.793**	0.000
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	.700**	0.000
الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم، مياه/كهرباء)	.737**	0.000
الصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	.811**	0.000
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	.798**	0.000
سبل التعزيز الممكنة للسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني زمن	.703**	0.000

يوضح الجدول (3) أن قيم مستوى الدلالة أقل من (0.05)، أي أن جميع أبعاد المقياس تتمتع بمعاملات صدق دالة إحصائياً، وتفي بأغراض الدراسة

3. ثبات أداة الدراسة:

وقد تحقق الباحث من ثبات مقياس الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient وكذلك من خلال التجزئة النصفية.

حيث تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ والتّجزئة النصفية لقياس ثبات المقياس، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3):

جدول رقم (4) يوضح معامل ألفا كرونباخ واختبار التجزئة النصفية لقياس ثبات المقياس.

أبعاد المقياس	الفا كرونباخ	التجزئة النصفية
الأمن والسلامة المجتمعية	0.742	0.748
العدالة وسيادة القانون.	0.904	0.951
الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية والمشاركة السلمية.	0.727	0.847
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	0.792	0.867
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	0.773	0.781
الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم، مياه/كهرباء)	0.646	0.656
لصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	0.777	0.747
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	0.676	0.774
السلم الأهلي	0.946	0.952

يوضح الجدول رقم (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال، حيث تتراوح بين (0.646، 0.904) بينما بلغت لجميع فقرات المقياس (0.946). وكذلك قيمة التجزئة النصـــفية مرتفعة لكل مجال، حيث تتراوح بين (0.656، 0.951) بينما بلغت لجميع فقرات المقياس (0.952) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

ويُعد معامل الثبات مقبولاً في الدراسـات النفسـية والاجتماعية إذا بلغت قيمته (0.70) فأكثر، في حين تشـير القيم الأعلى إلى ارتفاع درجة الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.(Sekaran & Bougie, 2016)

عرض النتائج ومناقشتها.

السؤال الاول: ما واقع السلم الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

للإجابة على السؤال الأول؛ قام الباحث باستخدام بعض الإحصاءات الوصفية " المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، " للتعرف على مستوى مقياس (السلم الأهلي) في الضفة الغربية وقطاع غزة، والجدول رقم (5) يوضح ذلك .

جدول (5) يوضح واقع السلم الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

ابعاد المقياس	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي
الأمن والسلامة المجتمعية	2.56	51.2%	2.16	43.2%	2.36	47.2%
العدالة وسيادة القانون.	2.42	48.3%	1.73	34.6%	2.08	41.5%

الثقة بالمؤسسات الرسمية	3.33	66.5%	3.22	64.4%	3.27	65.5%
الاقتصاد وسبل العيش	3.65	72.9%	3.62	72.4%	3.63	72.7%
التماسك الاجتماعي والانتماء	2.85	57.0%	2.55	51.0%	2.70	54.1%
الوصول إلى الخدمات	3.03	60.5%	2.19	43.8%	2.61	52.2%
الصحة النفسية المجتمعية	3.42	68.3%	3.46	69.3%	3.44	68.8%
الإعلام والمعلومات وخطاب	3.27	65.4%	3.12	62.5%	3.20	63.9%
السلم الأهلي	3.10	**62.0%**	2.82	**56.5%**	2.96	**59.3%**

يوضح الجدول رقم (5) وجود تباين واضح في مؤشرات السلم الأهلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تسجّل عينة الضفة الغربية مستويات أعلى في معظم أبعاد الدراسة، لا سيما في مؤشرات الأمن والسلامة المجتمعية، وسيادة القانون، والوصول إلى الخدمات الأساسية. في المقابل، تظهر القيم في قطاع غزة انخفاضًا ملحوظًا في الأبعاد المرتبطة بالأمن والخدمات، ويعزو الباحث ذلك إلى الظروف الحربية القاسية التي يمر بها سكان القطاع.

و على الرغم من هذه الفوارق، تُظهر المؤشرات المتعلقة بـ الثقة بالمؤسسات، والصحة النفسية المجتمعية، ودور الإعلام تقاربًا نسبيًا بين المنطقتين. ويبيّن المؤشر العام للسلم الأهلي أن الضفة الغربية تحقق مستوى أعلى (62%) مقارنة بغزة (56.5%)، فيما يشير المتوسط الكلي (59.3%) إلى وجود مستوى متوسط للسلم الأهلي يتأثر بشكل مباشر بالمتغيرات الاقتصادية والخدمية والأمنية في كل منطقة.

ويعزو الباحث هذا التفاوت إلى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية نسبيًا في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، مما يتيح بيئة أكثر ملاءمة لتعزيز السلم الأهلي. كما تبيّن مقارنة النتائج أن هناك اختلافًا في بعض جوانب النتائج مقارنة بدراسات سابقة، مثل أبو زبيدة (2025) وقرعيش (2024) ومرشود (2023) فيما يتعلق بمستوى السلم الأهلي في الضفة الغربية، ما يعكس تأثير الظروف الراهنة على مؤشرات السلم الأهلي.

الإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: هل **يختلف ترتيب محاور الدراسة وفقًا لمدى تأثيرها في انخفاض مستوى السلم الأهلي تبعًا لمتغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة).**

للإجابة عن السؤال الثاني قام الباحث باستخدام بعض الإحصاءات الوصفية " المتوسط الحسابي، والوزن النسبي للتعرف على ترتيب المحاور، والاختلاف في استجابات افراد العينة تعزى لمتغير مكان السكن (الضفة الغربية، وقطاع غزة) والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) يوضح ترتيب محاور الدراسة وفقاً لمدى تأثير غيابها أو ضعفها في انخفاض مستوى السلم الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ابعاد المقياس	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع		
	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
الأمن والسلامة المجتمعية	2.56	%51.20	2	2.16	%43.20	2	2.36	%47.20	2
العدالة وسيادة القانون.	2.42	%48.30	1	1.73	%34.60	1	2.08	%41.50	1
الثقة بالمؤسسات الرسمية	3.33	%66.50	6	3.22	%64.40	6	3.27	%65.50	6
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	3.65	%72.90	8	3.62	%72.40	8	3.63	%72.70	8
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	2.85	%57.00	3	2.55	%51.00	4	2.7	%54.00	4
الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم، مياه/كهرباء)	3.03	%60.50	4	2.19	%43.80	3	2.61	%52.20	3
الصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	3.42	%68.30	7	3.46	%69.30	7	3.44	%68.80	7

الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	3.27	%65.40	5	3.12	%62.50	5	3.2	%63.90	5
مستوى السلم الأهلي	3.1	%62.00		2.82	%56.50		2.96	%59.30	

وضح الجدول رقم (6) ترتيب محاور الدراسة وفقًا لمدى تأثير غيابها أو ضعفها في انخفاض مستوى السلم الأهلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث جاءت المحاور الأكثر تأثيرًا سلبيًا في السلم الأهلي على النحو التالي: في المقدمة محور غياب العدالة وسيادة القانون بوزن نسبي قدره 41.50%، يليه محور الأمن والسلامة المجتمعية بوزن نسبي 47.20%، ثم الوصول إلى الخدمات الأساسية بوزن نسبي 52.20%، يليه التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني بنسبة 54.00%. وتأتي بعد ذلك المحاور المتعلقة بالإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية بوزن نسبي 63.90%، والثقة بالمؤسسات والمشاركة السلمية بنسبة 65.50%، والصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيف بنسبة 68.80%، وأخيرًا الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي بنسبة 72.70%. ويشير الجدول إلى أن ترتيب المحاور متشابه إلى حد كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، دون وجود فروق جوهرية، باستثناء محور التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني ومحور الوصول إلى الخدمات الأساسية، حيث تبادلا المرتبتين الثالثة والرابعة، ويعزو الباحث هذا التباين الطفيف إلى الظروف الصعبة التي يمر بها سكان المنطقتين نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والقيود المفروضة، والتي تختلف في الشكل لكنها تتفق في الجوهر والمصدر. وتُظهر الدراسة أن نتائجها تتوافق مع نتائج كل من اسليم (2023) وحمدان (2023) ومرشود (2023)، بينما تختلف جزئيًا مع نتائج دراسة أبي عرقوب (2025)، خصوصًا فيما يتعلق بدرجة تأثير بعض المحاور على السلم الأهلي.

الإجابة عن السؤال الثالث والذي وينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغيرات: مكان السكن، الجنس، والمؤهل العلمي، والفئة العمرية، والمهنة؟ وينبثق عنها الفرضيات الخمس التالية:

أولا: نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha <= 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الاهلي يعزى إلى متغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات والجدول رقم 7 يوضح ذلك.

جدول (7) يوضح نتائج اختبار t للفرق بين الضفة الغربية وقطاع غزة حول السلم الأهلي

ابعاد المقياس	الفئة	العدد	المتوسط	الانحراف	t. Test	مستوى المعنوية
الأمن والسلامة المجتمعية	الضفة الغربية	230	2.56	0.744	5.80	0.00
	قطاع غزة	226	2.16	0.700		
العدالة وسيادة القانون.	الضفة الغربية	230	2.42	0.907	9.00	0.00
	قطاع غزة	226	1.73	0.706		
الثقة بالمؤسسات الرسمية	الضفة الغربية	230	3.33	0.730	1.50	0.13
	قطاع غزة	226	3.22	0.737		
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في	الضفة الغربية	230	3.65	0.758	0.34	0.74
	قطاع غزة	226	3.62	0.835		
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	الضفة الغربية	230	2.85	0.732	4.42	0.00
	قطاع غزة	226	2.55	0.710		
الوصول إلى الخدمات الأساسية	الضفة الغربية	230	3.03	0.720	13.31	0.00
	قطاع غزة	226	2.19	0.614		
لصحة النفسية المجتمعية والقدرة	الضفة الغربية	230	3.42	0.684	0.69	0.49
	قطاع غزة	226	3.46	0.776		
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	الضفة الغربية	230	3.27	0.675	2.25	0.02
	قطاع غزة	226	3.12	0.709		
السلم الأهلي	**الضفة الغربية**	**230**	**3.10**	**0.515**	**5.80**	**0.00**
	قطاع غزة	**226**	**2.82**	**0.495**		

يوضح الجدول رقم (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الأهلي تعزى لمكان السكن، إذ أظهرت الضفة الغربية متوسطات أعلى بشكل واضح في عدد من الأبعاد الجوهرية مثل: **الأمن والسلامة المجتمعية، العدالة وسيادة القانون، التماسك الاجتماعي، والوصول إلى الخدمات الأساسية**، وجميعها سجلت دلالة إحصائية قوية .(Sig = 0.00) كما كشف المؤشر العام للسلم الأهلي عن فرق دال إحصائياً لصالح الضفة الغربية (3.10 مقابل 2.82 في غزة). وفي المقابل، لم تظهر فروق معنوية في بعض الأبعاد مثل **الثقة بالمؤسسات، الاقتصاد وسبل العيش، والصحة النفسية المجتمعية**، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الظروف القاسية جدا التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي منذ 18 عام، والانقسام الفلسطيني عام 2007.

ثانيا: نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha <= 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الاهلي يعزى إلى متغير الجنس (ذكر، انثى).

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

جدول (8) يوضح نتائج اختبار t للفرق بين الذكور والاناث حول السلم الأهلي

ابعاد المقياس	الفئة	العدد	المتوسط	الانحراف	t. Test	مستوى
الأمن والسلامة المجتمعية	ذكر	324	2.3602	0.7756	-0.086	0.932
	انثى	132	2.3669	0.68003		
العدالة وسيادة القانون.	ذكر	324	2.0422	0.89964	-1.315	0.189
	انثى	132	2.1619	0.83452		
الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية	ذكر	324	3.2862	0.74925	0.590	0.555
	انثى	132	3.2413	0.69877		
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار	ذكر	324	3.6286	0.79716	-0.214	0.831
	انثى	132	3.6462	0.79596		
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	ذكر	324	2.6772	0.72801	-1.157	0.248
	انثى	132	2.7652	0.75431		
الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن،	ذكر	324	2.5931	0.81491	-0.779	0.436
	انثى	132	2.6566	0.72099		

الصحة النفسية المجتمعية والقدرة على	ذكر	324	3.4367	0.74399	−0.146	0.884
	انثى	132	3.4477	0.69917		
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	ذكر	324	3.1734	0.69882	−1.138	0.256
	انثى	132	3.2551	0.68531		
السلم الأهلي	ذكر	324	2.9587	0.5443	−0.322	0.748
	انثى	132	2.9761	0.46933		

يوضح الجدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مستوى السلم الأهلي بالنسبة لمتغير الجنس، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الذكور والإناث يتعرضون لنفس الظروف ويتقاسمون المعاناة، فضلاً عن تحملهم المسؤولية المشتركة لتوفير الحد الأدنى من مقومات الحياة. وتشير المقارنة بنتائج الدراسات السابقة إلى اختلاف الدراسة الحالية عن دراسة قرعيش (2024) فيما يخص تأثير متغير الجنس على تقدير السلم الأهلي.

نتائج الفرضية الثالثة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السلم الأهلي تُعزى لمتغير المهنة (يعمل/لا يعمل).

ولاختبار صحة الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9) يوضح نتائج اختبار t للفرق بين من يعمل والذي لا يعمل حول مستوى السلم الأهلي

ابعاد المقياس	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t. Test	مستوى الدلالة
الأمن والسلامة المجتمعية	يعمل	298	2.37	0.747	0.329	0.742
	لا يعمل	158	2.35	0.753		
العدالة وسيادة القانون.	يعمل	298	2.09	0.881	0.424	0.672
	لا يعمل	158	2.05	0.886		
الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية والمشاركة السلمية.	يعمل	298	3.26	0.746	– 0.571	0.568
	لا يعمل	158	3.30	0.714		

الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	يعمل	298	3.62	0.829	_ 0.347	0.729
	لا يعمل	158	3.65	0.733		
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	يعمل	298	2.71	0.746	0.423	0.672
	لا يعمل	158	2.68	0.718		
الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم، مياه/كهرباء)	يعمل	298	2.63	0.807	0.575	0.565
	لا يعمل	158	2.58	0.754		
لصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	يعمل	298	3.44	0.734	_ 0.044	0.965
	لا يعمل	158	3.44	0.727		
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	يعمل	298	3.19	0.683	_ 0.218	0.828
	لا يعمل	158	3.21	0.720		
السلم الأهلي	يعمل	298	2.98	0.529	0.680	0.497
	لا يعمل	158	2.94	0.514		

يوضح الجدول رقم (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مستوى السلم الأهلي بالنسبة لمتغير المهنة، ويعزو الباحث ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، مثل: تأخير صرف الرواتب أو صرف جزء منها بسبب الأزمة المالية، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة وفق بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني، مما جعل معظم فئات الشعب الفلسطيني تعيش تحت خط الفقر. وبمعنى آخر، أصبح الفرق بين من يعمل ومن لا يعمل في قدرته على تلبية احتياجات أسرته محدودًا جدًا. وتوافق نتائج الدراسة الحالية نتائج دراسة أبي عرقوب (2025) بهذا الشأن.

نتائج الفرضية الرابعة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الأهلي تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

لدراسة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي "ANOVA " وهو اختبار معلمي يصلح لدراسة ثلاث عينات فأكثر، لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول (10) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للفرق بين فئات متغير المؤهل العلمي حول مستوى السلم الأهلي.

ابعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
الأمن والسلامة المجتمعية	بين المجموعات	3.0	2	1.478	2.657	0.071
	داخل المجموعات	251.9	453	0.556		
	المجموع	254.9	455			
العدالة وسيادة القانون.	بين المجموعات	7.7	2	3.844	5.029	0.007
	داخل المجموعات	346.3	453	0.764		
	المجموع	354.0	455			
الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية والمشاركة السلمية.	بين المجموعات	2.8	2	1.398	2.609	0.075
	داخل المجموعات	242.7	453	0.536		
	المجموع	245.5	455			
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	بين المجموعات	0.5	2	0.236	0.372	0.69
	داخل المجموعات	287.8	453	0.635		
	المجموع	288.3	455			
التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	بين المجموعات	0.7	2	0.347	0.639	0.528
	داخل المجموعات	245.8	453	0.543		
	المجموع	246.4	455			
	بين المجموعات	2.4	2	1.18	1.904	0.15

الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم، مياه/كهرباء)	داخل المجموعات	280.6	453	0.619		
	المجموع	283.0	455			
لصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	بين المجموعات	1.4	2	0.717	1.345	0.262
	داخل المجموعات	241.4	453	0.533		
	المجموع	242.8	455			
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	بين المجموعات	0.1	2	0.039	0.08	0.923
	داخل المجموعات	219.8	453	0.485		
	المجموع	219.9	455			
السلم الأهلي	بين المجموعات	0.4	2	0.188	0.687	0.504
	داخل المجموعات	124.2	453	0.274		
	المجموع	124.6	455			

يوضح الجدول رقم (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مستوى السلم الأهلي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي. ويعزو الباحث ذلك إلى أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الحروب والحواجز وهدم المنازل وعمليات الاعتقال في بعض الأحيان، لا تفرق بين أبناء الشعب الفلسطيني وفق مؤهلاتهم العلمية. وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى توافقها مع نتائج كل من دراسة أبو عرقوب (2025) ودراسة قرعيش (2024) في هذا الجانب.

نتائج الفرضية الخامسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الاهلي يعزى إلى متغير الفئات العمرية.

ولاختبار صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي "ANOVA " وهو اختبار معلمي يصلح لدراسة ثلاث عينات فأكثر والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول (11) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لدراسة الفرق حول السلم الاهلي يعزى إلى متغير الفئات العمرية..						
ابعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
الأمن والسلامة المجتمعية	بين المجموعات	2.5	3	0.846	1.514	0.21
	داخل المجموعات	252.4	452	0.558		
	المجموع	254.9	455			
العدالة وسيادة القانون.	بين المجموعات	5.6	3	1.883	2.443	0.064
	داخل المجموعات	348.4	452	0.771		
	المجموع	354.0	455			
الثقة بالمؤسسات الرسمية والمجتمعية والمشاركة السلمية.	بين المجموعات	2.5	3	0.843	1.568	0.196
	داخل المجموعات	243.0	452	0.538		
	المجموع	245.5	455			
الاقتصاد وسبل العيش ودورهما في الاستقرار الاجتماعي	بين المجموعات	2.5	3	0.844	1.335	0.262
	داخل المجموعات	285.7	452	0.632		
	المجموع	288.3	455			
	بين المجموعات	2.3	3	0.766	1.418	0.237

التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني.	داخل المجموعات	244.2	452	0.54		
	المجموع	246.4	455			
الوصول إلى الخدمات الأساسية (سكن، صحة، تعليم، مياه/كهرباء)	بين المجموعات	3.9	3	1.286	2.083	0.102
	داخل المجموعات	279.1	452	0.618		
	المجموع	283.0	455			
لصحة النفسية المجتمعية والقدرة على التكيّف	بين المجموعات	1.0	3	0.338	0.631	0.595
	داخل المجموعات	241.8	452	0.535		
	المجموع	242.8	455			
الإعلام والمعلومات وخطاب الكراهية	بين المجموعات	0.2	3	0.079	0.163	0.922
	داخل المجموعات	219.6	452	0.486		
	المجموع	219.9	455			
السلم الاهلي	بين المجموعات	0.7	3	0.238	0.867	0.458
	داخل المجموعات	123.9	452	0.274		
	المجموع	124.6	455			

يوضح الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مستوى السلم الأهلي بالنسبة لمتغير الفئات العمرية. ويعزو الباحث ذلك إلى أن جميع فئات الشعب الفلسطيني تعرضت للتحديات نفسها، بما في ذلك مخاطر الموت والاعتقال، والانتظار الطويل عند الحواجز، ونقص الغذاء الذي بلغ حد المجاعة في بعض الحالات، ما جعل التجربة المشتركة

متقاربة بين مختلف الأعمار. وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى توافقها مع نتائج كل من دراسة أبو عرقوب (2025) ودراسة قرعيش (2024) في هذا الجانب.

نتائج: الفرضية السادسة والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في سبل تعزيز السلم الاهلي تُعزى لمتغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة).

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والجدول رقم (12) يوضح ذلك

جدول رقم (12) يوضح ترتيب سبل التعزيز الممكنة للسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني أثناء الحرب من حيث الأهمية.

جدول رقم (12) يوضح ترتيب سبل تعزيز السلم الأهلي حسب الأهمية								
ابعاد المقياس	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع		
	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر في المدارس والجامعات والإعلام.	3.10	62.1%	1	3.34	66.7%	1	3.22	64.4%	1
تفعيل مشاركة الشباب والنساء في عمليات البناء تُسهم في استدامة السلم الأهلي.	2.89	57.8%	4	2.92	58.5%	4	2.91	58.2%	5
ترسيخ العدالة الاجتماعية،	2.88	57.7%	5	2.90	58.0%	5	2.89	57.8%	6

ومكافحة الفساد وتحقيق مبدأ المحاسبة العادلة للانتهاكات لتعزيز الثقة بسيادة القانون.									
تقديم برامج الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمتضررين.	2.87	57.4%	6	3.01	60.2%	3	2.94	58.8%	4
توفير مأوى للمتضررين وضمان ادارة شفافة وعادلة لعملية الاعمار.	2.90	57.9%	3	3.01	60.2%	3	2.95	59.0%	3
ضمان وصول الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم والمياه والكهرباء للجميع وبشكل عادل.	2.92	58.4%	2	3.07	61.4%	2	3.00	59.9%	2

يوضح الجدول رقم (12) الترتيب الكلي لمجالات تعزيز السلم الأهلي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ جاءت المرتبة الأولى لتأكيد أهمية تعزيز ثقافة التسامح وقبول الآخر في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام. وجاء في المرتبة الثانية ضمان وصول الخدمات الأساسية بشكل عادل، بينما احتلت المرتبة الثالثة توفير مأوى للمتضررين وضمان إدارة شفافة وعادلة لعملية الإعمار. أما المرتبة الرابعة فكانت تقديم برامج الدعم النفسي

والاجتماعي والاقتصادي للمتضررين، وجاءت المرتبة الخامسة لتفعيل مشاركة الشباب والنساء في عمليات البناء بما يسهم في استدامة السلم الأهلي، فيما احتلت المرتبة السادسة ترسيخ العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتحقيق مبدأ المحاسبة العادلة للانتهاكات لتعزيز الثقة بسيادة القانون.

ويعزو الباحث هذا الترتيب إلى حاجة المجتمع الفلسطيني إلى مقومات أساسية قد تكون فقدت بسبب الحرب والإجراءات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، مما يبرز الدور المركزي للعوامل المعيشية والخدمية في تحقيق الاستقرار والحد من التوترات الاجتماعية. ويرى الباحث أن عدم تصدر محور توفير المأوى للمتضررين في الترتيب يعكس إدراك المجتمع لصعوبة تحقيق هذا الهدف في الظروف الراهنة مقارنة بالأولويات الإنسانية والخدمية الأكثر إلحاحًا. كما لوحظ وجود تباين محدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة في محور تقديم برامج الدعم النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمتضررين، حيث حل هذا المحور في المرتبة السادسة لدى عينة الضفة، وفي المرتبة الثالثة لدى عينة قطاع غزة، مع ملاحظة أن المرتبة الثالثة لدى غزة كانت مكررة بين محورين.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية إلى حد كبير مع نتائج كل من دراسة العمارات (2025)، ودراسة الرجوب (2024)، ودراسة اسليم (2023)، ودراسة مرشود (2023)، فيما تتوافق جزئياً مع دراسة رحال (2020)، مما يعكس اتساقاً نسبياً في الأولويات المجتمعية لمجالات تعزيز السلم الأهلي ضمن السياق الفلسطيني المعاصر.

الاستنتاجات:

1. يوجد تباين في مؤشرات السلم الأهلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أظهر المؤشر العام للسلم الأهلي فرقاً دالاً إحصائياً لصالح الضفة الغربية.
2. لا توجد فروق جوهرية في ترتيب محاور الدراسة من حيث مدى تأثيرها السلبي في السلم الأهلي في حال غيابها أو ضعفها، باستثناء محورين هما: التماسك الاجتماعي والانتماء الوطني، والوصول إلى الخدمات الأساسية (السكن، الصحة، التعليم، المياه/الكهرباء)، حيث تبادلا المرتبتين الثالثة والرابعة.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الأهلي تعزى لمتغير مكان السكن، لصالح الضفة الغربية، إذ أظهرت عينة الضفة الغربية متوسطات أعلى بشكل واضح في عدة أبعاد جوهرية: الأمن والسلامة المجتمعية، العدالة وسيادة القانون، التماسك الاجتماعي، والوصول إلى الخدمات الأساسية.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات آراء المبحوثين حول السلم الأهلي تعزى للمتغيرات: الجنس، المهنة، المؤهل العلمي، والفئة العمرية.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بسبل تعزيز السلم الأهلي تعزى لمتغير مكان السكن (الضفة الغربية، قطاع غزة).

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- ضرورة تطبيق القانون بشكل عادل وسريع، دون تباطؤ، لضمان العدالة وتعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية بين المواطنين.
- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني.
- الاستفادة من التجارب السابقة التي أدت إلى انخفاض مستوى السلم الأهلي.
- ضرورة تنقية الخطاب الديني من أي مظاهر تطرف أو تحريض، من خلال برامج التوعية الدينية في المساجد وورش العمل التي تعزز قيم التسامح وقبول الآخر من خلال وزارة الأوقاف والجهات الدينية.
- تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لإجراء البحوث العلمية وعقد المؤتمرات وورش العمل، والاستفادة من نتائجها لتوعية المجتمع بمخاطر ضعف السلم الأهلي ووضع خطط عملية لتعزيزه.
- ضرورة التركيز على عملية التنشئة الاجتماعية الإيجابية، سواء من خلال الأسرة أو المدارس والجامعات، لخلق بيئة مجتمعية داعمة تعزز ثقافة السلم الأهلي والتعاون المجتمعي، وترسخ قيم التسامح والانتماء الوطني بين جميع فئات المجتمع الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أبو زبيدة، علي سيد. (2025). مدى تأثير التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين الفلسطينيين خلال انتفاضة 1987 على السلم الأهلي داخل مدن الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الاستقلال، اريحا، فلسطين.
- أبو لبده، محمد. (2016). السلم الأهلي أساس بناء المجتمع وتطوره، مقال منشور على صفحة مؤسسة امان، 2016.[https://www.aman-palestine.org/media-center/6338.html]
- أبوعرقوب، نسرين حسين. (2025). درجة تأثير الجرائم الإلكترونية على السلم الأهلي في الضفة الغربية من وجهة نظر العاملين في مجال الجرائم الإلكترونية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الاستقلال، اريحا، فلسطين.
- اسليم، محمد. (2023). حماية السلم الأهلي في المواثيق الدولية والقانون الأساسي الفلسطيني، الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني "حشد".
- الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون .(2024) .السلم الأهلي في فلسطين: عوامل وسياقات .فلسطين.
- الجندي، محمد. (2025). العدالة الانتقالية ودورها في تحقيق السلم المجتمعي- ليبيا- انموذجاً، المؤتمر العلمي السنوي الخامس (إشكاليات السلم المجتمعي قراءات في المشهد الليبي، الجامعة الاسمرية الإسلامية، كلية الاقتصاد والتجارة، زليتن، ليبيا.
- البديوي، خالد بن محمد. (2011). الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الرياض- السعودية.
- الرجوب، حسن عوض. (2024). دور وسائل الاعلام الفلسطينية في تعزيز السلم الأهلي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- العمارات، فارس محمد. (2025). دور المرأة في تعزيز السلم الأهلي في مناطق الصراع.. الشرطة النسائية الأردنية انموذجاً، المركز العربي للبحوث والدراسات.
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة (2003).
- الدستور المؤقت لدولة فلسطين فبراير (2026).
- اودمجان، عبد الرحيم. (2025). السلم الأهلي وحرية المعتقد في القرآن الكريم، مجلة البحث العلمي، المركز الامام البخاري، السنة العشرون، العدد (68).
- حداد، تمارا. (2021، ديسمبر). السلم الأهلي في الحالة الفلسطينية إلى اين، موقع نساءFM. [https://2u.pw/zKQvkd]

- حمدان، ايمن. (2023). النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 4(2).
- رحال، عمر. (2019). الجلوة العشائرية وأثرها على حقوق الانسان والسلم الأهلي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، رام الله، فلسطين.
- رحال، عمر. (2020). الحركة الطلابية الفلسطينية: إشكالية الفكر والممارسة وجدلية السلم الأهلي، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية.
- شتيه، محمد عبد الفتاح. (2022). السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني بين سيادة القانون والعرف العشائري: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، 3(3)، 4.26–
- عبد العاطي، صلاح. (2006). السلم الأهلي ونبذ العنف في القانون الأساسي والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، الحوار المتمدن، العدد 1469. [https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57839]
- قرعيش، قدر محمود. (2024). فاعلية قوى الامن الفلسطينية في تعزيز وحماية الامن المجتمعي والسلم الأهلي، رسالة ماجستير، جامعة الاستقلال، اريحا، فلسطين.
- محسن، رامي معين. (2020). سيادة القانون والسلم الأهلي، مقال منشور على موقع العربي الجديد،22 يوليو 2020.[https://shortlink.uk/1uOkX]
- مرشود، باسم. (2023). الرقابة على أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ودورها في نشر الحريات وتحقيق السلم الأهلي، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث،7(5).
- مصلح، احمد. (2022). أنظمة الإنذار المبكر، دراسة مقارنة مع الحالة الفلسطينية، الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون، فلسطين،2022. [https://shortlink.uk/1uOqI]
- Putnam, R. D. (2000). Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community. New York: Simon & Schuster.
- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill-building approach (7th ed.). Wiley.
- United Nations. (1967). United Nations Security Council Resolution 242. United Nations Security Council.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2023). Rule of law and human rights annual report 2023. UNDP.
- United Nations. (n.d.). The question of Palestine. United Nations.
- World Bank. (2023). Economic and Social Impacts of Displacement. World Bank Group.

Bibliography of Arabic References (Translated toEnglish)

- The Holy Qur'an.
- Abu Zubaida, Ali Sayed. (2025). The Extent of the Impact of Positive Social Interaction among Palestinians during the 1987 Intifada on Civil Peace within the Cities of the West Bank, Master's Thesis, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.
- Abu Labda, Muhammad. (2016). Civil Peace as the Basis for Building and Developing Society, an article published on the AMAN Foundation page, 2016. [https://www.aman-palestine.org/media-center/6338.html]
- Abu Arqoub, Nisreen Hussein. (2025). The Degree of Impact of Cybercrimes on Civil Peace in the West Bank from the Perspective of Workers in the Field of Cybercrime in the Palestinian Security Services, Master's Thesis, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.
- Islim, Muhammad. (2023). Protection of Civil Peace in International Conventions and the Palestinian Basic Law, International Commission to Support Palestinian People's Rights "Hashd".
- Civil Coalition for Promoting Civil Peace and the Rule of Law. (2024). Civil Peace in Palestine: Factors and Contexts. Palestine.
- Al-Jundi, Muhammad. (2025). Transitional Justice and Its Role in Achieving Societal Peace - Libya as a Model, Fifth Annual Scientific Conference (Issues of Societal Peace: Readings in the Libyan Scene), Al-Asmariya Islamic University, Faculty of Economics and Commerce, Zliten, Libya.
- Al-Badiwi, Khalid bin Muhammad. (2011). Dialogue and Building Social Peace, King Abdulaziz Center for National Dialogue, Riyadh - Saudi Arabia.
- Al-Rajoub, Hassan Awad. (2024). The Role of Palestinian Media in Promoting Civil Peace: An Analytical Study, Master's Thesis, Al-Quds University, Palestine.
- Al-Amarat, Fares Muhammad. (2025). The Role of Women in Promoting Civil Peace in Conflict Areas.. Jordanian Women's Police as a Model, Arab Center for Research and Studies.
- The Amended Palestinian Basic Law of (2003).
- The Interim Constitution of the State of Palestine, February (2026).
- Oudamjan, Abdul Rahim. (2025). Civil Peace and Freedom of Belief in the Holy Qur'an, Journal of Scientific Research, Imam Al-Bukhari Center, Twentieth Year, Issue (68).

- Haddad, Tamara. (2021, December). Civil Peace in the Palestinian Context: Where to?, Nisaa FM website. [https://2u.pw/zKQvkd]
- Hamdan, Ayman. (2023). Family Conflicts and Their Impact on Civil Peace in Palestine, Journal of Humanities and Natural Sciences, 4(2).
- Rahal, Omar. (2019). Tribal Eviction and Its Impact on Human Rights and Civil Peace in Palestine, Palestinian Foundation for Empowerment and Local Development, Ramallah, Palestine.
- Rahal, Omar. (2020). The Palestinian Student Movement: The Problematic of Thought and Practice and the Dialectic of Civil Peace, Palestinian Foundation for Empowerment and Local Development.
- Shtayyeh, Muhammad Abdel Fattah. (2022). Civil Peace in Palestinian Society between the Rule of Law and Tribal Custom: An Analytical Study. Al-Zaytoonah University of Jordan Journal for Legal Studies, 3(3), 4–26.
- Abdel Ati, Salah. (2006). Civil Peace and the Rejection of Violence in the Basic Law and International Human Rights Conventions, Al-Hewar Al-Mutamaddin, Issue 1469. [https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=57839]
- Quraish, Qadar Mahmoud. (2024). The Effectiveness of the Palestinian Security Forces in Promoting and Protecting Community Security and Civil Peace, Master's Thesis, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.
- Mohsen, Rami Moeen. (2020). The Rule of Law and Civil Peace, an article published on Al-Araby Al-Jadeed website, 22 July 2020. [https://shortlink.uk/1uOkX]
- Marshoud, Basem. (2023). Oversight of the Performance of the Palestinian Security Services and Its Role in Promoting Freedoms and Achieving Civil Peace, Arab Journal of Sciences and Research Publishing, 7(5).
- Musleh, Ahmad. (2022). Early Warning Systems, A Comparative Study with the Palestinian Case, Civil Coalition for Promoting Civil Peace and the Rule of Law, Palestine, 2022. [https://shortlink.uk/1uOqI]